محاكمة السادات في بغداد

تنتهي... بالتأجيل

في الاول من آب ١٩٧٨ افتتحت في بغداد وبناء على مقررات مجلس الشعب العربي ، وقائع جلسات المحكمة المكلفة بالنظر في القضية المرقمة (١) شعب عربي عام، والمتهم فيها انور السادات رئيس النظام الحاكم في مصر بتهمة الخيانة العظمى .

وافتتح الجلسة الدكتور سلطان الشاوي رئيس المحكمة ملقيا كلمة اكد فيها ان محكمة الشعب هي محكمة خاصة وفريدة من نوعها في تاريخ الامة العربية واقطارها وانها تلتزم بالشرعية الثورية لصيانة المصالح القومية العليا للامةالعربية واضاف ان الشعب وحده في عرف كل المفاهيم الديموقراطية هو مصدر السلطة الدائم الذي لا يتبدل . اما الانظمة فتتغير والقوانين تتعدلوتتبدل وفق تبلور مصالح الشعب ووعيه لها وقدرته على الامساك بمقاليد اموره . وبما ان جمهورية مصر العربية حسب النصوص الدستورية المصرية وحسب الحقيقة التاريخية القومية والحضارية ، هي جزء من الامة العربية ، لذلك فارادة الشعب العربي كما تمثلها احزابه السياسية وهيئاته الشعبية والمهنية وجماهيره على امتداد الوطن العربي ، هي وحدها صاحبة السلطة الحقيقية وصاحبة القرار . وحسب الاصول القضائيةالمتبعة نودي على المتهم انور السادات ثلاث مرات ، ثم اعلن رئيس المحكمة عن عدم حضور المتهم رغم اجراءات تبليغه التي تمت عبر سفارات مصر في مختلف بلدان العالم .

والتزاما بقواعد العدالة في توفير حق الدفاع عن المتهم ، اوكلت المحكمة المحامي الدكتور عبد السلام الجميلي للدفاع عن المتهم امامها ثمالقى بعد ذلك الدكتور احمد عبدالعال ، رئيس هيئة الادعاء العام في المحكمة مطالعة قال فيها ان مصر لم تشهد في تاريخها الطويل خائنا طعنها غدرا و « خسة » في اعز مقدساتها كما فعل السادات الذي اهدر دماء ابنائها على مذبح خيانتهومصالحه ومصالح اسرته الشخصية .

وتلت بعدها هيئة الادعاء قرار الاتهام في القضية رقم (١) محاكمة السادات بتهمة الخيانة العظمى (نص قرار الاتهام نشرناه في « الثورة مستمرة » العدد ٦٧ تاريخ ٢٩-٧-٧٨) .

تأجيل الجلسات

ثم طلب محامي الدفاع من رئاسة المحكمة رفع الجلسة وتأجيل السير في الدعوى لاعطاء الدفاع الفرصة الكافية لمناقشة قرار الاتهام .

وبعد استراحة ١٥ دقيقة واصلت المحكمة جلستها وتلا فيها رئيس هيئة الادعاء العام برقيات التأييد التي وصلت المحكمة من اتحاد الحقوقيين العرب والفلاحين العرب والاتحاد العام لنقابات العمال العرب واللجنة السياسية للثورة الفلسطينية في العراق والاتحاد العام للطلبة العرب ورئيس محكمة الشعوب البروفسور الايطالي ليدو باسا . ثم اعلن رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة وبكامل اعضائها قررت بعد التداول والمذاكرة رفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الواقع في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٨ في بغداد .

وقد حضر جلسة المحكمة هذه ، السيد عمر الحامدي الامين العام لمؤتمر الشعب العربي واعضاء الامانة الدائمة للمؤتمر وممثلون عن محكمة الشعوب الدولية وممثلو جمعية حقوق الانسان والعديد من ممثلي المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية العربية واكثر من مائة صحفي يمثلون مختلف وكالات الانباء ووسائل الاعلام العربية والعالمية .

وقفة سريعة مع محامي الدفاع

الدكتور عبدالسلام الجميلي احد اشهر المحامين العراقيين وشهرته هذه دفعت بمحكمة الشعب العربي الى تعيينه محام للدفاع في قضية محاكمة السادات والدكتور الجميلي الذي قال انه سيدافع بكل قوته عن موكله اوضح قبل بدء المحاكمة انه سينسحب اذا لم تعطه المحكمة فرصة لمراجعة ملف القضية اذ من غير المعقول - يضف الدكتور - ان يكلف بالدفاع عن متهم قبل ساعات منذ بدء محاكمته وان يطلب منه خلال هذه الساعات فقط مراجعة ملف يفوق عدد صفحاته الخمسة عشر الفا .

والدكتور الجميلي يدرس في كلية الحقوق وكلية القانون والسياسة في جامعة المستنصرية وفي كلية الاداب في قسم الصحافة ، وفي كلية الشرطة وكلية حقوق البصرة . وللدكتور مؤلفات عدة اهمها : ١ - جرائم الدم - ٢ - مسرح الجريمة في التحقيق - ٣ - المفهوم السليم للاخراج الشرطي - ٤ - التحقيق الجنائي قانون وفن - ٥ - علم التحقيق الجنائي بين النظريات والتطبيق - ٦ - التشريعات الصحفية وجريمة الرأي (محاضرات في قسم الصحافة) - ٧ - القسم العام لقانون العقوبات (محاضرات في كلية الشرطة) .

تشكيل المحكمة

١ - الدكتور سلطان الشاوي رئيسجامعة بغداد - رئيسا .
٢ - الدكتور عبدالله سعاده رئيسالحزب السوري القومي الاجتماعي ، يمثل الحركة الوطنية اللبنانية - عضوا .
٣ - السيد عبدالرحمن بوراوي - نائب الامين العام لجمعية الحقوقيين الجزائريين - عضوا .
٤ - السيد عبدالسلام المزوغي - رئيس اللجنة الشعبية بجامعة قار يونس ، عميد كلية الحقوق بجامعة بنغازي - عضوا .
٥ - المستشار خالد عبدالحليم - مستشار في محكمة استئناف دمشق - عضوا .
٦ - المستشار محمد عبدالعال - رئيس ادارة التنفيذ بدمشق - عضوا .
٧ - السيد عبدالمنعم الغزالي - كاتب وصحفي مصري من الحركة الوطنية المصرية - عضوا .
٨ - المحامي احمد خضور - نقيب المحامين في الاذقية - عضوا .
٩ - السيد نجيب عبدالرحمن شميري - قاضي المحكمة العليا في اليمنالديمقراطية - عضوا .

ومن اعضاء احتياطيين هم :
١ - الدكتور عباس عبود
٢ - الدكتور احمد مطاطله
٣ - السيد نمر المصري
٤ - السيد عصام عبدالهادي

احداث كانون الثاني
دور السلطة في التفجير

محاكمات النقابيين التونسيين

تلقي مزيداً من الضوء على مؤامرة السلطة

الغرفة الجنائية في محكمة سفاكس اصدرت في السابع والعشرين من تموز الماضي ، احكامها على اثني عشر نقابيا تونسيا معتقلين منذ احداث ٢٦ كانون الثاني الماضي . وقد جاءت الاحكام كالتالي :

سنتي سجن لكل من : محمد شعبان - محمد تربكي - منجي نصري - محمد قادري - عبدالقادر بن علي .

سلتي سجن مع وقف التنفيذ : محمد ايوب - منصف معلول - محمد فتحي بوقاضي . وتم تبرئة كل من مرشد بوقاضي ، طاهر طالبي ، هادي فريخا ، ومحمد فكفاك .

وقد علم ان قضية الحبيب عاشور رئيسالاتحاد العمالي العام ، واحد عشر نقابيا قياديا اخرين سيتم النظر فيها بين العاشر والخامس عشر من آب الجاري . وكانت محاكمة سابقه قد عقدت في « سوس » في التاسع عشر من تموز الماضي ، حيث مثل ١٠١ مسؤولا نقابيا من المكتب المحلي للاتحاد ، بالاضافة الى مدرسين وعمال بينهم حوالي اثني عشر امراة . وقد انسحب محاميا الدفاع بعد قليل من بدء الجلسة احتجاجا على ان السلطة لم تسلمهما ملفا عن القضية يفوق الالف صفحة سوى قبل يومين من بدء المحاكمة .

وقد سمح تأجيل المحاكمة الى ٢١ تموز ،باجراء اتصالات ، وخاصة مع المحامين ، من قبلالتنظيمات النقابية الفرنسية والعالمية ، وتحت هذا الضغط سمحت السلطات للسيد « ساردا » محامي الاتحاد العالمي للنقابات الحرة بحضور المحاكمة كمراقب . وهذا التراجع يعكس في الحقيقة قلق السلطة من محاكمة تثير اهتمام الرأي العام العالمي ، وتزيد التململ على الصعيد الداخلي .

ان بدء هذه المحاكمة ، وابعاد المحامين يتناقض مع الحملة الدعائية التي قام بها الحزب الحاكم بعد الاحداث الشهيرة والتي وعد فيها بحرية العمل السياسي ، بل هو يشكل مزيدا من القمع ، والمحاكمة انما تثبت ما كان الزعماء النقابيون يطرحونه في مهرجاناتهم ، حول ديكتاتوريةالسلطة وقمعها .

والنظام البورقيبي المحتضر ، انما يخاف ان تلقي هذه المحاكمة مزيدا من الضوء على الاحداث التي سبقت وادت الى اضطرابات كانون الثاني ، خاصة ان العديد من المعتقلين اثبت تواطؤ السلطة في التهيئة لهذه الاضطرابات عبر دفعهم اعضاء في الحزب الحاكم الى القيام باعمال تخريبية بررت تدخل الجيش وقوى الشرطة ضد المتظاهرين والمضربين .

وقد اكد اكثر المعتقلين ان افاداتهم التي يحاكمون على اساسها انما انتزعت منهم بالقوة في مراكز الشرطة واثر تعذيب وحشي .

- محاولات الرشوة -

وكان ثلاثه من اعضاء المكتب التنفيذي « للقوة العاملة التونسية » ، وهو التنظيم الذي انشأته السلطة كبديل للاتحاد العمالي العام ، قد اعربوا عن « دهشتهم ، بعد ان قابلوا الرسميين، وخاصة اعضاء الحزب الدستوري الحاكم ، حين عرفوا ان المهام التي كلفوا بها تهدف اساسا الى تدمير وشل فعالية وهيبة الاتحاد العام للعمال التونسيين » . وتضيف الرسالة التي وجهوها الى قاضي التحقيق « لقد رفضنا ، لان هذا لا يتماشى مع اهدافنا » .

وكان هؤلاء الاعضاء الثلاثة قد قاموا بشكل فردي بتوجيه رسالة الى القاضي المكلف بمحاكمة النقابيين ، اوردوا فيها شهاداتهم ، وجاء فيها ان محمد الصياح ، مدير الحزب الحاكم طلب منهم ان « يدفعوا بالعمال الى التمرد على قادة الاتحاد العمالي العام والى المطالبة بعقد مؤتمر استثنائي للاتحاد وادانة القرارات المأخوذة سابقا » اما عامر بن عيشة المدير المساعد للحزب فقد طلب ان يتم « تشجيع العمال ودفعهم على ادانة مواقف الاتحاد العمالي بارسال برقيات احتجاج الى كل من قيادة الاتحاد والحكومة ورئيس الدولة » . وهذان الطلبان - تضيف الرسالة - « جاءا في الوقت الذي كان الاتحاد العمالي العام ينفذ فيه اضراباته احتجاجا على محاولة اغتيال رئيسه العام الحبيب عاشور » .

وكان محمد جراد ، احد الزعماء المحليين في الحزب الحاكم ، قد سمح للنقابيي منظمة « القوى العاملة التونسية » ان يطبعوا منشوراتهم في مركز الحزب ، ووضع عدة سيارات في تصرفهم ليساهموا في افشال الاضراب الذي دعا اليه المراقبون والعمال الزراعيون ، قبل قليل من اعتقالات ٢٤ و ٢٦ تموز الماضي . ومن جهة ثانية قدم السيد « جراد » لوائح باعضاء الحزب داخل المصانع والذين يمكن ان يساعدوا في تشكيل خلايا نقابية تابعة للسلطة . كما عرضت عليهم مساعدات مالية من قبل نائبين وعضوين نافذين في الحزب ، اذ قدم النائب حسن قاسم مبلغ ستمائة دينار ، والنائب مصطفى مخلوف ، مبلغ ٥٠٠ دينار ، اما السيد عبدالحميد تقاية فقد عرض مبلغ الف دينار باسم مدير الحزب ، وقد رفضت جميعها .

ان الهتافاتالتي اطلقها النقابيون ، ساعة دخولهم الى قاعة المحكمة ، « عاش الاتحاد حرا» و « نحن مع الاتحاد جسما وروحا » ، والشهادات التي قدمها اكثر من زعيم نقابي ، انما بمساعدتها على تحديد مسؤولية احداث ٢٦ كانون الثاني ، تعلن ايضا ان هناك جسما نقابيا تونسيا لم يمت مع ذلك اليوم الشهير .